محاكم التفتيش

تحقيقٌ لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس النسخة العربية

تحقيق صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة

- **المجلد الأول:** 712 **صفحة، المجلد الثاني:** 678 **صفحة،**
- **النسخة الإسبانية: المجلد الأول:** 638 **صفحة، المجلد الثاني:** 610 **صفحة.**
- **الصادر عن «منشورات القاسمي» الدار المتخصصة بنشر وتوزيع كتب ومؤلفات سموه إلى القراء محلياً وعربياً وعالمياً.**

قال صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم إمارة الشارقة في مداخلة عبر برنامج الخط المباشر الذي نبثه قناة الشارقة الفضائية بتاريخ السادس عشر من شهر يوليو عام 2020م، بمناسبه إطلاق مؤلفه الجديد «محاكم التفتيش .. تحقيق لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس» للقراء في جميع أنحاء العالم العربي والعالمي، والذي يقع في مجلدين:

أن هذا الكتاب يختلف عن كتابي السابق «إني أُدين» الذي يتحدث عمن اتخذ القرارات من الملك إلى الحكومة، الكتاب الجديد يتناول محاكم سرّية، تمارس الإعدام والحرق، وأموراً كثيرة

في حق المسلمين، وربما الآن الشعب الإسباني لا يعلم عنها لأنها كلها محفوظة سرياً، واستطعت أن أحصل على 23 مخطوطة في صورة ملفات محاكمات، وبحثت فيها وحققتها، وسيتوفر الكتاب في المكتبات في القريب العاجل بإذن الله.

ويضيف سموه في مقدمة الكتاب:

بعد غزو الملوك الكاثوليكيين في عام 1492م لغرناطة، آخر ممالك المسلمين المتبقية في إسبانيا، أدخلوا تشريعاً يقضي بتحويل المسلمين في غرناطة عن دينهم قسراً إلى المسيحية، وإلا سيواجهون النفي. ورغم أن الأغلبية اختاروا التحول عن دينهم، بدلاً من النفي، إلا أن مجموعة الوثائق تبين أنه بعد أكثر من نصف قرن، واصل المسلمون المحافظة على لغتهم، وعاداتهم وممارسات دينهم. وهذا جدير بالملاحظة نظراً لحقيقة أنه في عام 1526م صدر مرسوماً بتاريخ 7 ديسمبر، بنقل مقر مكتب التفتيش الذي كان حتى ذلك الوقت في «كوين» «Coin» في ملاقه إلى غرناطة، حيث تم بذل المحاولات بإصرار «لإزالة نطاق ممتد من الثقافة والهوية المحلية»، والهدف هو حظر «ثقافة موروثة بأكملها وليس الدين ذاته فحسب». وتعكس إحدى الوثائق في المجموعة فشل السلطات في القيام بتنصير ناجح للمسلمين.

وتابع سموه: أنا أعتقد أن هذا الكتاب الذي تم فيه تحقيقٌ لثلاثة وعشرين ملفاً لقضايا ضد المسلمين في الأندلس النسخة العربية تضم: المجلد الأول: 712، المجلد الثاني: 678، النسخة الإسبانية: المجلد الأول: 638، المجلد الثاني: 610. وسيكون له تأثير مباشر بإذن الله، وهنا نطالب على الأقل بأن يرجع لنا مسجد قرطبة، وسبق وطالبت بذلك، فأخبروني بأن البلدية أعطته للكنيسة، فقلت لهم: «أعطى من لا يملك لمن لا يستحق»، فهذا ملكنا نحن كمسلمين، ومع ذلك إرجاعه سهل وقريب بإذن الله.

وأضاف سموه: صحيح أن الكتاب حجمه كبير، ولكن الأسلوب الذي كُتبت به ملفاته سلس وجذاب، وكل ملف يروي حكاية، وهو مسلٍ ويثقف الإنسان بدينه، والعجيب في هذه المحاكمات أن هؤلاء المسلمين كانوا يعرفون اللغة الإسبانية، لكنهم كانوا يرفضون في المحاكمة التحدث بها، وكانوا يصرّون على التحدث باللغة العربية، لدرجة أنهم كانوا يجلبون إليهم مترجماً من العربية إلى الإسبانية والعكس.

إن الندرة الشديدة في وثائق محاكم التفتيش يجعل هذه المجموعة هامة على نحو استثنائي لتوفير صوت لأولئك المسلمين الصامتين خلال قرون، إنها مصدر استثنائي هام للمعلومات

حـول ازدهار حضـارة المسلمين في غرناطة، والتـي سرعان ما ستختفي بعـد رد فعل المسلمين تجـاه الضغط المتزايد عليهم لـترك ثقافتهم، ما أدى إلى انتفاضـة «البَشَرات» «Alpujarras» خلـف جبال «سيرانفـادا» «Sierra Nevada» والمعروفـة أيضاً باسم حـرب غرناطة في الفترة من عام 1568م- 1571م.

تظهـر وثائق المحاكمـة العمليـات البيروقراطية الشاملة التـي قامت بها محاكـم التفتيش. عمومـاً، كانت تبـدأ بمذكرة اعتقال، وتستمر بتسجيل المحاكمة نفسهـا التي تتضمن عدداً كبيراً مـن التحقيقات المفصلة للمتهم والشاهـد، وفي بعض الأمثلة هناك تسجيـل للتعذيب المستخدم لانتـزاع الاعترافـات من المتهم، يليه النطـق بالحكم والعقوبة المفروضة. كانـت هذه المحاكمات تجـري تحت ستار صارم مـن السرية، وتم فرض عقوبات قاسية لقـاء إفشاء أي معلومات تتعلق بمضمون المحاكمة.

فقـد تم إتهام المسلمين بتمسكهـم بمجموعة متنوعة من ممارسات الدينيـة مثل: اتباع شعائر الصـلاة، الاحتفـال برمضـان، إعطـاء الصدقـات للفقـراء خلال تلـك الفترة، الاحتفـال بيوم الجمعـة بوصفه يومـاً مقدساً والعمل يوم الأحد. وهكذا، على سبيل المثـال، تعترف المسلمة «ماريا دي مونتـورو» «Maria de Montoro» بأنهـا أنجـزت أداء الوضـوء بغسل الوجـه، واليدين، ومسح الرأس، وغسل القدمين، ثـم الصلاة على سجادة وكبّرت وقرأت الحمـد وسورة قل هو الله أحد، وتستمـر في وصـف الصلاة مـن ركوع وسجود، وهنـاك مسلمة أخـرى تدعى «بياتريـس تاهونيا» «Beatriz Tahonia»، وهي خياطة، أفادت بأنها عندما سئلت في الشارع ما إذا كانت هي وصديقاتها لسـن «مسيحيات معمّدات» فأجابت بأنهـن قد تلقين التعميد عندما كن صغيرات ولكن لم يهتممن بذلك، بل إنهن لا يتذكرنه.

وقـد ثبتـت براءتها ربما بسبب تدخـل محاميها الذي تم إرفاق إيصال عـن خدماته المعروضة بالوثيقـة التـي تحتوي أيضاً على إيصال نفقات السجن. وقد صرحـت هي وأغلبية المتهمات بأنهن يؤمن بأن «شريعة المسلمين» صالحة، بل إنها حتى أسمى مما هو لدى المسيحيين، وأنه بالنسبة لهن جميعاً هو السبيل للدخول إلى الجنّة.

مـن خلال هـذه المحاكمات هنا تبرز صـورة لعالَم مزدهر، حيث الروابـط القديمة لمجتمع المسلمين لم تنفصم عراها. فلا يزال المسلمون يعيشون مع بعضهم، ويتحدثون العربية، ويشعرون بأنـه يمكنهم التعبير بدرجـة معينة من الحرية عن أفكارهم الداخليـة حول الدين وممارسته

في الواقع، معظم المتهمين لم يتكلموا سوى العربية، وكان يجب ترجمة أسئلة المستجوب من خلال المترجم الموجود دائماً، «غارسيا تشاكون» «Garcia Chacon» كان الكثير من المتهمين على تواصل مع مسلمين متخصصين لديهم دور هام في المحافظة على المعرفة وممارسة دينهم. كان المتهمون عموماً من الطبقات الاجتماعية الأكثر تواضعاً في الحياة – مثلاً أصحاب الخانات (نزل)، مزارعين، خياطين، نساجين إلخ. ومن بينهم هناك الكثير من النساء اللواتي كان لهن تأثير بدورهن التقليدي على الثقافة الدينية لأطفالهن. من خلال أداء الشهادات أمام القاضي، يمكن للمرء أن يحصل على انطباع عن مدى البساطة بين المتهمين الذين تم سحبهم من حياتهم الوادعة ليواجهوا آلة التفتيش التي لا ترحم. كانت الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش قاسية جداً. ففي حالة ثلاث من المسلمات، «ماريا ألباكين» «Maria Alabquen»، و«ماريا ميغميغ» «Maria Megmeg»، و«إينيس دي لا سيرنا» «Ines de la Sirna»، تم عرضهن على أحدى محاكم التفتيش والتي تسمى «اوتو دو في» «Auto de fe»، محاكمة تجرى من قبل رجال تابعين للعقيدة الكاثوليكية، على مداخل كل قرية أو مدينة، علناً أمام الأهالي، فإن أنكر المتهم، أحرق في الحال وإذا اعترف بذنبه أنه منشق عن العقيدة الكاثوليكية، حكم عليه بالسجن لعدة سنوات ، وقد اعترف الكثيرون بذنوب لم يقترفونها، وقد كانت أول محاكمة من هذا النوع في «إشبيلية» «Sevilla» عام 1481م. حيث أجبرن المذكورات على ارتداء لباس الزنادقة المنشقات عن العقيدة الكاثوليكية المدانات لبقية حياتهن، وقد اعترفن علناً بخطيئتهن، كما تمت مصادرة كل ممتلكاتهن، وأرسلن إلى السجن لمدة ثلاث سنوات. بدت إدانتهن كوصمة عار لكل عائلة منهن.

كان العالم يلحق الأذى بسمعة تلك المحاكمات تحت تهديد متنام، وسرعان ما تلقت تلك المحاكمات ضربة حاسمة بانتفاضة المسلمين في منطقة «البَشَرات»، (1568م- 1571م) التي تم قمعها بضراوة من قبل «فيليب الثاني» «Philip II». تم وصف الوضع الدرامي الذي وجد المسلمون أنفسهم فيه في زمن الانتفاضة أقوياء ، وذلك في اعتراف المسلمة «بيرناردينا» «Bernardina»، ابنة «ألفونسو دو دولار بن ياهيس» «Alonso de Dolar Ben Yahes»، التي كانت بسن الثامنة عشرة عندما أدلت بشهادتها للتحقيق في الخامس من شهر إبريل عام 1570م، عندما نشبت حرب «البَشَرات» لمدة عامين تقريباً. وتتذكر «بيرناردينا» أن مسلمي «البَشَرات» قد وصلوا إلى قرية «دولر» «Dolar» في غرناطة وهم يهتفون صرخة الحرب

«محمد، محمد»، ويحثون السكان على الانضمام إليهم في منطقة جبال سيرانفادا. كان سكان «دولـر» في عـام 1568م كلهم من المسلمـين تقريباً (230 مسلم و2 مـن المسيحيين القدامى) وقـد انضم المسلمون إلى الثوار بعد أن دمروا كنيسة «دولر». ورغم أن والد «بيرناردينا» أدرك أنـه أيـاً كان مسار الاتجاه الذي سيأخذونـه، فإن مستقبلهم كان مشؤومـاً، وقال: «إذا ذهبنا إلى المسلمـين، فسوف يقتلنا المسيحيون، وإذا ذهبنـا إلى المسيحين، فسوف يقتلنا المسلمون»، إلا أنـه أخـذ فتياته الثلاث إلى منطقة جبال سيرانفادا لمدة أربعة أيام. ثم غادر الأب وذهبت الفتيات إلى قرية «كالاهورا» «Calahorra» في غرناطة طلباً للرأفة من المسيحيين. وهنا أخذت «برناردينا» كعبدة.

كانـت انتفاضة «البَشَـرات» محاولة الخندق الأخـير من قبل المسلمـين للمحافظة على دينهم وأسلوبهـم في الحيـاة. تعرضـ التمرد للاستفزاز بسبـب الإجراءات الوحشيـة المتضمنة في الأمر الملكي لفيليب الثاني في الأول من يناير لعام 1567م، ولاسيما في منع استخدام اللغة العربية والذي يعنـي إبادة الثقافة. ووفقـاً لأحد الشهود، كان ثمة أمل كبير في أن يغزو الأتراك غرناطة، وبالتالي سيتمكنـون من ممارسة دينهم بحريـة. كان الأمل عبثياً: فقد تم طرد معظم السكان المسلمين من مملكـة غرناطـة، ولكن في هذه الوثائق النادرة، لا يزال بإمكاننا أن نلتقط لمحة من ثقافة إسلامية ثرية في السنوات التي سبقت النفي.

ويختتـم سمـوه الكتاب بالإشـارة إلى إحصائية مهمـة فقد استمرت تلـك المحاكمات المعروفة بمحاكم التفتيش، منذ تأسيسها في الأول من شهر نوفمبر عام 1478م حتى تمّ إلغاؤها في الخامس عشر من شهر يوليو عام 1834م، وقد راح ضحيتها نصف مليون مسلم.

وقد بلغت عدد حالات الإعدام الموثقة كالآتي:

- ما قبل عام 1530م حوالى ألفي حالة.
- وما بين عام 1530م- 1630م حوالى ألف حالة.
- وما بعد 1630م حتى إلغاؤها تم إعدام مئتين وخمسين حالة.

ونحـن أمام هذه الحقيقة، نهيب بالشعب الإسبـاني، صاحب الضمير الإنساني، أن يتذكر تلك المصائـب، كلمـا شاهد أو قـرأ عن ذلك التراث العظيـم، والذي يتغنى به دائمـاً، والذي يجلب له مليارات اليوروات، أن كل ذلك هو هدية لكم ممن أعدمتموهم بدون ذنب اقترفوه.

كتاب أنى أدين..

وكان سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي قد أصدر كتاب بحثي مهم بعنوان «إني أدين» الذي يأخذك من الأسطر الأولى إلى معاني حقيقية مقترنة بالوثائق والأدلة للإدانة، مقدماً شهادة مختلفة ومتميزة، في ظل شح المصادر التاريخية التي تتحدث عن مأساة المسلمين الموريسكيين بعد سقوط غرناطة، والجرائم التي مورست في حقهم.

في كتابه هذا من إصدارات دار «منشورات القاسمي» لسنة 2016، يقدم لنا حاكم الشارقة، شيئين مهمين جداً بالنسبة للموضوع الذي يتحدث عنه الكتاب، أولهما مادة تاريخية موثقة عن موضوع انتهاك حقوق المسلمين بعد الاستيلاء الإسباني على غرناطة، وسقوط آخر معاقل الدولة الإسلامية هناك، وثانيهما هو وثيقة قانونية مدعمة تكفي لمحاكمة من يجرؤون حتى الآن من الإسبان على غمط الموريسكيين المسلمين حقوقهم، ويرفضون حتى الاعتذار لهم عن كل الجرائم البشعة التي وقعت ضدهم. وفي مئتي صفحة من القطع الكبير وبأسلوب علمي تاريخي ممنهج ومصحوب بصور الوثائق الإسبانية الأصلية مع ترجماتها العربية، يطرح سموه عشر إدانات، اعتمدت على عشر وثائق إسبانية، يقول سموه في مقدمة كتابه عنها: «اقتنيت عدداً من الوثائق الإسبانية، وهي تعود إلى الفترة ما بين 1530م، وعام 1610 م، وهي فترة مأساة مسلمي الأندلس.

بعد ترجمتها من اللغة الإسبانية إلى اللغة العربية ودراستها، اخترت منها 10 وثائق تدين فئات من الشعب الإسباني في تلك الفترة، أكان ملكاً، أو قاضياً، أو كنيسة، أوجماعة من الناس؛ لما قاموا به من جرم تجاه مسلمي الأندلس بعد أن هادنوهم فترة من الزمن، بعد توقيع الملكين الكاثوليكيين لأبي عبد الله الصغير بالتعهدات بعدم المساس بالمسلمين في عبادتهم وأملاكهم»، ويدرج سموه في خاتمة كتابه نص المعاهدة بحذافيره كملحق، ومرجع لتعزيز الوثائق العديدة التي زخر بها الكتاب، والتي تجسد بشكل عملي الإدانات العشر التي أراد سموه أن يبينها بشكل جلي لا لبس فيه، ولا كلام بعده سوى الحق وعودة الحق إلى أصحابه، ولو بعد كل هذه القرون.

قصص أخرى من أوجاع وآلام المسلمين في الأندلس

وكانت غرناطة آخر قلاع المسلمين في إسبانيا قد سقطت سنة (897 هـ - 1492م)، وكان ذلك نذيرًا بسقوط صرح الأمة الأندلسية الديني والاجتماعي، وتبدد تراثها الفكري والأدبي، وكانت

مأساة المسلمين هناك من أفظع مآسي التاريخ؛ حيث شهدت تلك الفترة أعمالاً بربرية وحشية ارتكبتها محاكم التحقيق (التفتيش)؛ لتطهير أسبانيا من آثار الإسلام والمسلمين، وإبادة تراثهم الذي ازدهر في هذه البلاد زهاء ثمانية قرون من الزمان.

وهاجر كثير من مسلمي الأندلس إلى الشمال الإفريقي بعد سقوط مملكتهم؛ فراراً بدينهم وحريتهم من اضطهاد النصارى الأسبان لهم، وعادت أسبانيا إلى دينها القديم، أما من بقي من المسلمين فقد أجبر على التنصر أو الرحيل، وأفضت هذه الروح النصرانية المتعصبة إلى مطاردة وظلم وترويع المسلمين العزل، انتهى بتنفيذ حكم الإعدام ضد أمة ودين على أرض أسبانيا.

ونشط ديوان التحقيق أو الديوان المقدس الذي يدعمه العرش والكنيسة في ارتكاب الفظائع ضد الموريسكيين (المسلمين المتنصرين)، وصدرت عشرات القرارات التي تحول بين هؤلاء المسلمين ودينهم ولغتهم وعاداتهم وثقافتهم، فقد أحرق الكردينال «خمينيث» عشرات الآلاف من كتب الدين والشريعة الإسلامية، وصدر أمر ملكي يوم (22 ربيع أول 917 هـ/20 يونيو 1511) يلزم جميع السكان الذي تنصروا حديثًا أن يسلموا سائر الكتب العربية التي لديهم، ثم تتابعت المراسيم والأوامر الملكية التي منعت التخاطب باللغة العربية وانتهت بفرض التنصير الإجباري على المسلمين، فحمل التعلق بالأرض وخوف الفقر كثيرًا من المسلمين على قبول التنصر ملاذًا للنجاة، ورأى آخرون أن الموت خير ألف مرة من أن يصبح الوطن العزيز مهدًا للكفر، وفر آخرون بدينهم، وكتبت نهايات متعددة لمأساة واحدة هي رحيل الإسلام عن الأندلس.

توفي فرناندو الخامس ملك إسبانيا في (17 ذي الحجة 921 هـ=23 يناير 1516م) وأوصى حفيده شارل الخامس بحماية الكاثوليكية والكنيسة واختيار المحققين ذوي الضمائر الذين يخشون الله لكي يعملوا في عدل وحزم لخدمة الله، وتوطيد الدين الكاثوليكي، كما يجب أن يسحقوا طائفة محمد!

وقد لبث «فرناندو» زهاء عشرين عامًا بعد سقوط الأندلس ينزل العذاب والاضطهاد بمن بقي من المسلمين في أسبانيا، وكانت أداته في ذلك محاكم التحقيق التي أنشئت بمرسوم بابوي صدر في (رمضان 888 هـ= أكتوبر 1483م) وعين القس «توماس دي تركيمادا» محققًا عامًا لها، ووضع دستورًا لهذه المحاكم الجديدة، وعددًا من اللوائح والقرارات.

وقد مورست في هذه المحاكم معظم أنواع التعذيب المعروفة في العصور الوسطى، وأزهقت آلاف الأرواح تحت وطأة التعذيب، وقلما أصدرت هذه المحاكم حكمًا بالبراءة، بل كان الموت والتعذيب

الوحشي هو نصيب وقسمة ضحاياها، حتى إن بعض ضحاياها كان ينفذ فيه حكم الحرق في احتفال يشهده الملك والأحبار، وكانت احتفالات الحرق جماعية، تبلغ في بعض الأحيان عشرات الأفراد، وكان فرناندو الخامس من عشاق هذه الحفلات، وكان يمتدح الأحبار المحققين كلما نظمت حفلة منها.

وبث هذا الديوان منذ قيامه جوًا من الرهبة والخوف في قلوب الناس، فعمد بعض هؤلاء الموريسكيين إلى الفرار، أما الباقي فأبت الكنيسة الكاثوليكية أن تؤمن بإخلاصهم لدينهم الذي أجبروا على اعتناقه؛ لأنها لم تقتنع بتنصير المسلمين الظاهري، بل كانت ترمي إلى إبادتهم.

وقد أبدى مسلمو بلنسية مقاومة عنيفة لقرارات التنصير، ولجأت جموع كبيرة منهم إلى ضاحية (بني وزير)، فجردت الحكومة عليهم قوة كبيرة مزودة بالمدافع، وأرغمت المسلمين في النهاية على التسليم والخضوع، وأرسل إليهم الإمبراطور إعلان الأمان على أن يتنصروا، وعدلت عقوبة الرق إلى الغرامة، وافتدى الأندلسيون من الإمبراطور حق ارتداء ملابسهم القومية بمبلغ طائل.

وكان الإمبراطور شارل الخامس حينما أصدر قراره بتنصير المسلمين، وعد بتحقيق المساواة بينهم وبين النصارى في الحقوق والواجبات، ولكن هذه المساواة لم تتحقق قط، وشعر هؤلاء أنهم ما زالوا موضع الريب والاضطهاد، ففرضت عليهم ضرائب كثيرة لا يخضع لها النصارى، وكانت وطأة الحياة تثقل عليهم شيئًا فشيئًا، حتى أصبحوا أشبه بالرقيق والعبيد، ولما شعرت السلطات بميل الموريسكيين إلى الهجرة، صدر قرار في سنة (948 هـ=1514م)، يحرم عليهم تغيير مساكنهم، كما حرم عليهم النزوح إلى بلنسية التي كانت دائمًا طريقهم المفضل إلى الهجرة، ثم صدر قرار بتحريم الهجرة من هذه الثغور إلا بترخيص ملكي، نظير رسوم فادحة. وكان ديوان التحقيق يسهر على حركة الهجرة ويعمل على قمعها بشدة.

ولم تمنع هذه الشدة من ظهور اعتدال من الإمبراطور في بعض الأوقات، ففي سنة (950 هـ=1543م) أصدر عفوًا عن بعض المسلمين المتنصرين؛ تحقيقًا لرغبة مطران طليطلة، وأن يسمح لهم بتزويج أبنائهم وبناتهم من النصارى الخلص، ولا تصادر المهور التي دفعوها للخزينة بسبب الذنوب التي ارتكبوها.

وهكـذا لبثـت السياسـة الإسبانيـة أيـام الإمبراطـور شـارل الخامـس (922 هـ=1516م) حتـى (963هـ=1555م) إزاء الموريسكيين تتردد بـين الشدة والقسوة، وبين بعض مظاهر اللين والعفـو، إلا أن هؤلاء المسلمـين تعرضوا للإرهاق والمطاردة والقتل ووجـدت فيهم محاكم التحقيق الكنسية مجالاً مفضلاً لتعصبها وإرهابها.

وكانـت الأمـة الأندلسية خلال هذا الاستشهـاد المحزن، الذي فرض عليها تحـاول بكل وسيلة أن تستبقـي دينهـا وتراثها، فكان الموريسيكيـون بالرغم من دخولهم في النصرانيـة يتعلقون سراً بالإسـلام، وكثير منهـم يؤدون شعائر الإسلام خفية، وكانوا يحافظون علـى لغتهم العربية، إلا أن السياسـة الإسبانيـة فطنت إلى أهمية اللغة في تدعيم الروح الإسلاميـة؛ لذلك أصدر الإمبراطور شـارل الخامـس سنـة (932 هـ1526 م) أول قانون يحـرم التخاطب بالعربية علـى الموريسكيين، ولكنه لم يطبق بشدة؛ لأن هؤلاء الموريسكيين دفعوا له (100) ألف دوقة حتى يسمح لهم بالتحدث بالعربيـة، ثـم أصـدر الإمبراطـور فيليب الثـاني سنـة (964 هـ/1566م) قانونًا جديـدًا يحرم التخاطـب بالعربية، وطبق بمنتهى الشدة والصرامة، وفرضت القشتالية كلغة للتخاطب والتعامل، ومع ذلك وجد الموريسكيـون في القشتالية متنفسًا لتفكيرهم وأدبهم، فكانوا يكتبونها سراً بأحرف عربية، وأسفر ذلك بمضي الزمن عن خلق لغة جديدة هي «ألخميادو» وهي تحريف إسباني لكلمة «الأعجميـة»، ولبثـت هذه اللغة قرنين مـن الزمان سراً مطمـوراً، وبذلك استطاعـوا أن يحتفظوا بعقيدتهم الإسلامية، وألف بها بعض الفقهاء والعلماء كتبًا عما يجب أن يعتقد المسلم ويفعله حتى يحتفـظ بإسلامه، وشرحـوا آيات القرآن باللغـة الألخميادية وكذلك سيرة النبـي صلى الله عليه وسلـم، وكان مـن أشهر كتـاب هذه اللغة الفقيه المسمـى «فتى أبيرالو» وهو مؤلـف لكتب التفسير، وتلخيـص السنة، ومن الشعراء محمد ربـدان الذي نظم كثيرًا من القصائـد والأغنيات الدينية؛ وبذلـك تحصـن الموريسيكيون بمبدأ «التقية» فصمدوا في وجـه مساعي المنصرين الذين لم تنجح جهودهـم التبشيرية والتعليمية والإرهابية في الوصول إلى تنصير كامل لهؤلاء الموريسيكيين، فجاء قرار الطرد بعد هذه الإخفاقات.

ولم تفلـح مساعـي الموريسيكيـين في الحصول علـى دعم خارجي فعـال من الدولـة العثمانية أو المماليـك في مصـر، رغم حمـلات الإغـارة والقرصنة التي قـام بها العثمانيـون والجزائريون والأندلسيون على السفن والشواطئ الإسبانية، ودعم الثوار الموريسيكيين.

واستمرت محاكم التحقيق في محاربة هؤلاء المسلمين طوال القرن السادس عشر الميلادي، وهو ما يدل على أن آثار الإسلام الراسخة في النفوس بقيت بالرغم من المحن الرهيبة وتعاقب السنين، ولعل من المفيد أن نذكر أن رجلاً أسبانيًا يدعى «بدية» توجه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج سنة (1222هـ=1807م) أي بعد 329 سنة من قيام محاكم التفتيش.

وبعد مرور أربعة قرون على سقوط الأندلس، أرسل نابليون حملته إلى أسبانيا وأصدر مرسوماً سنة 1808 م بإلغاء دواوين التفتيش في المملكة الإسبانية.